تطور تنمية الحكومة والمشاركة الالكترونية في الجزائر وفقا لمؤشر الأمم المتحدة (EGDI) للفترة (2008–2020) –دراسة تحليلية–

The evolution of e-government and e-participation development in Algeria according to the United Nations Index (EGDI) for the period (2008-2020) -Analytical study-

عويسي وردة[1]، حفيظ فطيمة[2]، زغيب شهرزاد[3]

[1] جامعة باجي مختار، مخبر LRIEDD- عنابة (الجزائر)، ouarda.aouissi@univ-annaba.dz

[2] جامعة باتنة 1، مخبر LEEM- باتنة (الجزائر)، fatima.hafied@univ-batna.dz

[3] جامعة باجي مختار، مخبر LRIEDD- عنابة (الجزائر)، chahrazed.zeghib@univ-annaba.dz

تاريخ الارسال: 2022/07/16 **تاريخ القبول:** 2022/09/25 **تاريخ النشر:** 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وضع الجزائر في مجال العمل الحكومي الالكتروني والمتطلبات الواجب تجسيدها لتحقيق حكومة الكترونية فعالة في الفترة (2008–2020)، وهذا باستخدام مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (*EGDI*). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية في الجزائر سنة 2020 شهد نوع من التحسن في التصنيف من فئة المتوسط إلى فئة المرتفع، الاّ أنه بسبب ضعف مؤشر المشاركة الالكترونية للحكومة الالكترونية الناتج عن نقص في منصات التشاور والحصول على التكنولوجيات والمهارات الرقمية، جعل ممارسات الحكومة الالكترونية في الجزائر بعيدة عما حققته باقي الدول الرائدة.

كلمات مفتاحية: الحكومة الإلكترونية، المشاركة الالكترونية، البيانات المفتوحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مؤشر (EGDI).

تصنيفات JEL : O31، O38

Abstract:

This study aims to shed light on Algeria's situation in the field of e-government and the requirements to be embodied in order to achieve an effective e-government in the period (2008-2020) in using the e-Government Development Index (EGDI). The study reached many results, including that the e-government development index in Algeria in the year 2020 improved somewhat in the classification from the medium category to the high category. However, due to the weakness of the e-government e-participation index resulting from a lack of consultation platforms and access to digital technologies and skills makes the applications of e-government far from what other leading countries have achieved.

Keywords: e-government; e-participation; Open data; ICT; EGDI Index.

JEL Classification Codes: O31, O38

المقدمة:

المؤلف المرسل: زغيب شهرزاد، **الإيميل:** zeghib.sch@gmail.com

منذ بداية الأزمة المرتبطة بفيروس كورونا المستجد (Covid19)، لم يعد مصطلح الحكومة الالكترونية أحد أشكال الرفاهية، حيث أصبح تبني الحكومة الالكترونية ضرورة حتمية تفرضها التغيرات العالمية نظرا للحاجة لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين التي تواجه صعوبة بالغة، خاصة مع وضع حكومات دول العالم قيود على التحرك وما اتبعه ذلك من إغلاق قصري على معظم الإدارات سواء العامة أو الخاصة، مما أدى إلى انتقال معظم الخدمات العامة إلى الفضاء الالكتروني والذي تسبب في ضغوط على البنية التحتية الرقمية من ناحية وكفاءة وشمولية الخدمات من ناحية أخرى.

ومع إنشاء الحكومات الإلكترونية في العديد من الدول المتقدمة بدأ المفهوم بالانتشار حيث قامت بعض الدول العربية بإنشاء حكوماتها الإلكترونية، وقد نجح البعض منها في الحصول على مراتب مشرفة على الصعيد الدولي على غرار البحرين، الإمارات، والعربية السعودية، والجزائر كغيرها من هذه الدول التي تبنت المشروع.

إشكالية الدراسة:

في سياق المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، أطلقت مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني شامل وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فاعلية الحكومة والمشاركة الإلكترونية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2008–2020) وفقا لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة (EGDI)؟

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيسي تظهر الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحكومة الكترونية؟
- ما هو تصنيف الجزائر في تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية وفقا لنموذج الأمم المتحدة (EGDI) لسنة 2020؟
- ما هي مستويات مؤشري كل من المشاركة الالكترونية والبيانات الحكومية المفتوحة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

- تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة عالميا في تنفيذها لمشروع الحكومة الالكترونية وفقا لنموذج الولايات المتحدة (EGDI).
- الجزائر من الدول التي مازالت تتسم بالتأخر في كل من المشاركة الالكترونية والبيانات الحكومية المفتوحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم واستراتيجيات تطبيق الحكومة الالكترونية؛
- التعرف على الأهداف المرجوة من خلال تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر؛
- تقييم مدى تقدم الجزائر في مجال العمل الحكومي الالكتروني.

المنهج المتبع في الدراسة:

قصد بلوغ أهدف الدراسة واختبار الفرضيتين والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف دراسة وتحليل الإحصائيات وتقييم أداء الحكومة الالكترونية في الجزائر وفق نموذج الولايات المتحدة (EGDI).

الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد الكريم بعداش، سفيان بطاطا (2020)**: مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر" دراسة تقييمية ومقارنة بتونس، باستعمال مؤشر تطور الحكومة الالكترونية للأمم المتحدة"، (مقال منشور في مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، Vol 14 N° 1): تم التطرق في هذه الدراسة إلى تقييم قيم مؤشر الحكومة الالكترونية وفق نموذج الأمم المتحدة مقارنة بالدول المجاورة تونس والمغرب في الفترة (2008–2018)، وتم التوصل إلى أن النتائج المحققة في الجزائر لم ترقى لمستوى نتائج كلا من تونس والمغرب نتيجة للعديد من الإخفاقات.

- **دراسة غفصي توفيق (2019)**: إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع و المأمول– بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الإلكترونية (مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 01): جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تقدم الجزائر في مجال العمل الحكومي الإلكتروني، مع تقييم مؤشر الحكومة الإلكترونية في هذا البلد وفق نموذج الأمم المتحدة في سنة 2018، وخلصت الدراسة أن هناك تأخر في المؤسسات الوطنية في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باحتلالها المرتبة 130 عالميا.

- **دراسة لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى (2016)**: استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية " المحاولة الجزائرية" (مقال منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث): سلطت الدراسة الضوء على مشروع بناء الحكومة الالكترونية "مشروع الجزائر 2013"، وخلصت إلى أنه بالرغم من مرور 4 سنوات على هذا المشروع لم تصل فكرة الحكومة الإلكترونية لمرحلة النضج الكامل ولا التجسيد الفعلي على أرض الواقع.

- **دراسة مريم خالص حسين (2013)**: الحكومة الالكترونية (مقال منشور في مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية العدد الخاص بمؤتمر الكلية): سعت هذه الدراسة إلى بناء تأطير شامل عن الحكومة الالكترونية وإمكانية توظيفها لأدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المختلفة، من خلال تقديم عرض لمفاهيم الحكومة الالكترونية ورفع الوعي والاهتمام بها، ولقد خلصت إلى ان انتشار الأمية بشكل عام والأمية الإلكترونية بشكل خاص يحول دون نجاح أي مشروع للحكومة الإلكترونية مهما سخرت له من إمكانيات تقنية وبشرية ومادية.

بناءا على الدراسات السابقة، يمكن القول أنها ركزت على مشروع الحكومة الإلكترونية 2013 وتقييم الحكومة الإلكترونية في الجزائر وفق نموذج الأمم المتحدة، إلا أنه لم يتم التطرق لتقييم كل من مؤشر المشاركة الالكترونية أو البيانات الحكومية المفتوحة في الجزائر وفقا لهذا النموذج، زيادة على ذلك حساسية الفترة المتزامنة مع جائحة كوفيد 19 بإلقاء الضوء على الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتفعيل الرقمنة والحكومة الالكترونية في الجزائر في ظل تداعيات هذه الجائحة.

1– الحكومة الالكترونية: بين الأسس النظرية ومجالات التطبيق

تعد الحكومة الالكترونية من أحدث المواضيع المرتبطة بتطوير المؤسسات الحكومية، ومن خلال هذا المحور سيتم محاولة ضبط مفهوم الحكومة الالكترونية والتعرف على أهمية التوجه لها، ومن ثم القاء الضوء على مبادئها والتعرف على مجالات تطبيقها.

1-1-مفهوم الحكومة الالكترونية وأهمية التوجه لها

يعتبر إدخال مفهوم الحكومة الالكترونية كأحد آليات تقديم الخدمة العمومية نظرا لما تقدمه من تحسينات هامة على شكل تلك الخدمات بما ينتج عنه تطوير المهام والأنشطة المقدمة من طرف المنظمات الخدمية الحكومية، لذا أصبح هذا الأخير أحد أكثر المفاهيم انتشارا في السنوات الأخيرة، حيث وردت عده تعاريف للحكومة الإلكترونية يمكن ذكر أهمها:

- عرفت **هيئة الأمم المتحدة** الحكومة الالكترونية بأنها تعبر عن: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القيمة العامة لما تقوم به الحكومة من مهام وأعمال" (بولحية و سالمي، 2022، صفحة 236)

- أما **البنك الدولي** فاعتبر أنها: "مصطلح حديث النشأة يشير إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة، فعالية، شفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمة للمواطن" (مسيردي و سعيدي ، 2013، صفحة 262)

- ينما يشير **تقرير لحكومة الولايات المتحدة** أن الحكومة الإلكترونية: "تتضمن استخدام التقنية لتسهيل وتحسين وتوفير المعلومات والخدمات المواطنين، المستثمرين، الموظفين والإدارات الحكومية وهو التحول من السلبية إلى الأكثر ايجابية وفعالية في تقديم الخدمات والمعلومات" (السالمي و السليطي، 2008، صفحة 56)

- في حين يرى **المعهد التخصصي للدراسات** أن الحكومة الالكترونية تعبر عن: "قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين بأساليب إلكترونية سريعة، وبتكاليف ومجهود أقل وفي أي وقت، ومن خلال شبكة الانترنت " (بن صغير، 2016)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن هناك اتفاق حول تعريف الحكومة الالكترونية باعتبارها النسخة الرقمية للحكومة التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال كمحرك رئيسي في إتاحة المعلومات المتعلقة بالأجهزة الحكومية وإيصالها للمستخدمين، من ادارات حكومية، مواطنين، مؤسسات استثمارية وغيرهم من المستفيدين من هذه المعلومات، بما يضمن في الأخير تحقيق لمبادئ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإنجاز.

وعلى هذا الأساس، يتضح أن التوجه نحو الحكومة الإلكترونية يكتسي أهمية بالغة يمكن حصرها فيما يلي (كافي، 2009، صفحة 56) (عدوان، 2007، صفحات 38-39):

-تعمل الحكومة الالكترونية على تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية، التفاعلية، التبادلية في موضع واحد أي موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت تحت فكرة مجمعات الدوائر الحكومية؛

- تضمن الاتصال الدائم بالجمهور على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع و365 يوما في السنة، مع السعي على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن؛

- رفع مستوى الكفاءة والفعالية للعمليات والإجراءات داخل القطاع الحكومي من خلال تحسين مستوى الكفاءة في استخدام تقنيات المعلومات وتقليل الوقت المستغرق في أداء الإجراءات والدقة في الإنجاز؛

– تحقيق وفرة في الانفاق بتقليل التكاليف الحكومية (حكومية –حكومية) عن طريق تحسين وتطوير إجراءات الأعمال وتقليل هذه الإجراءات واعتماد السهولة والشفافية في التطبيق؛

– رفع مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات التي تقدم لهم (حكومية – مواطن) من خلال العمل على تسهيل الخدمات الحكومية وتقليل الوقت في الحصول على الخدمات والدقة في البيانات وفي الوقت المناسب؛

– مساندة برامج التطوير الاقتصادي (حكومية –أعمال) وذلك عن طريق تسهيل المعاملات بين القطاعات الحكومية وقطاعات الأعمال وتقليل تكاليف التنسيق والمتابعة المستمرة، فضلا عن فتح فرص استثمارية جديدة خاصة بقطاع المعلومات.

1–2–مبادئ تطبيق الحكومة الالكترونية

تقوم الحكومة الالكترونية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب إرسائها للتمكن من التطبيق الجيد لها، وتتجلى هذه المبادئ فيما يلي (باي و عمارة ، 2016، الصفحات 184–185):

– **الانفتاح (Openess):** جاء لضمان ثقة كل من أصحاب المصلحة (القطاع الخاص) والمجتمع المدني في عمليات صنع القرار والإجراءات المتخذة من طرف (القطاع العام)، حيث يساعد في إرساء الثقة العامة في إدارة المؤسسات العمومية والأفراد داخلها. ويتحقق هذا الأخير من خلال التشاور الهادف مع أصحاب المصلحة وتقديم معلومات كاملة دقيقة وواضحة.

– **النزاهة (Integrity):** تقوم على الصدق والموضوعية وتتطلب التعامل الصريح والشفاف، فضلا عن مستويات عالية من الاستقامة في إدارة الأموال والموارد العمومية وإدارة شؤون المؤسسة، فهي تعتمد على تفعيل الرقابة على المعايير الشخصية والمهنية للأفراد داخل المؤسسة، مما ينعكس ذلك في إجراءات صنع القرار وجودة التقارير المالية وأدائها.

– **المساءلة (Accountability):** حيث يتم بموجبها مساءلة منظومة القطاع العام سواء على مستوى المسؤولية العامة التي تمثلها المؤسسات أو المسؤولية الفردية التي يمثلها المسئولون أي بمعنى هي واجب الإجابة عن المسؤولية الممنوحة.

– **الشفافية (Transparency)**: ينبغي وجود ضمن المؤسسات الوضوح والدقة في التعامل مع كل عملائها من أجل نجاح استراتيجية الحكومة الإلكترونية، من خلال التصريح بالقرارات المتخذة والوضوح والشفافية في مختلف الإجراءات الإدارية، مما ينبغي توفير معلومات واضحة ومتاحة للجميع، فضلا عن توفير الخدمات للمواطن بطريقة بسيطة وصالحة للاستخدام.

– **الإدماج والمشاركة (integration and participation)**: من أجل إتاحة فرصة الاستفادة من المعلومات والخدمات المتوفرة وجب لكل مواطن أو عميل الحق في المشاركة في الرأي العام، وذلك عن طريق برامج الإعلام أو بإمكان الفرد طرح أفكاره عن طريق الوسائل التكنولوجيا من انترنيت، هواتف ...الخ.

– **الفعالية والفاعلية (efficiency and effectiveness):** يتحقق هذا الهدف بتقليل تكاليف وآجال الحصول على الخدمات، وتحقيق الجودة المطلوبة حسب متطلبات العملاء، إذ يجب تبسيط قدر المستطاع الإجراءات الإدارية وتحرير الإدارات والعملاء من الأعباء الإدارية الثقيلة من جهة، كما التركيز على الخدمات والإجراءات الضرورية فقط من جهة أخرى، بحيث يستفيد العميل من الخدمات التي تلبي احتياجاته الحقيقية بأقل وقت وأكثر جودة.

1–3–مجالات تطبيق الحكومة الالكترونية

تم تقسيم مجالات الخدمات الحكومية الالكترونية إلى صنفين رئيسيين في ضوء المعاملات الداخلية والخارجية التي تقوم بها الحكومة ونوعية المتعامل معهم سواء كانوا أفرادا أو منظمات وذلك على النحو التالي (نوي، 2018، صفحة 135):

_ المجال الأول: تعامل الحكومة الالكترونية مع منظمات الحكومة:(government to government)

يرمز لها اختصارا بالرمز" G2E"، أي معنى شكل التعامل الالكتروني داخل أجهزه الدولة، حيث يمثل اتصال بين موظف لدائرته الحكومية أو بين دائرة حكومية وأخرى للحصول سواءا على معلومة أو لتقديم معلومة أو خدمه عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

_ المجال الثاني: تعامل الحكومة الالكترونية مع العاملين:(government to employees)

تتمثل في مجموع الخدمات الداخلية المقدمة للعاملين بالمنظمات الحكومية ويرمز لها اختصارا بالرمز" G2E"، حيث تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في المنظمات الحكومية من خلال تحسين أداء العاملين، فضلا عن توضيح افضل الأساليب التي يتم من خلالها ممارسه الأعمال، وهنا تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد البشرية وتشتمل على الخدمات الذاتية المقدمة للعاملين مثل: طلب الحصول على اجازه والاطلاع على تقارير الكفاية والتدريب الالكتروني ...إلخ، كما تعتمد على وجود قواعد بيانات متكاملة عن العاملين بالمنظمات الحكومية تتضمن كل من السن والمؤهل والوظيفة والدرجة والحالة الاجتماعية .

_ المجال الثالث: تعامل الحكومة الالكترونية مع منظمات الأعمال: (government to business)

ويرمز لها بالرمز" G2B "، أي التعامل الالكتروني بين الحكومة والقطاع التجاري (من الحكومة للشركة)، ذلك من اجل تقديم معلومة أو خدمة عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

_ المجال الرابع: تعامل الحكومة الالكترونية مع المواطنين: (government to citizens)

وهنا يرمز لها اختصارا بالرمز"G2C" نظرا لتطور علاقات الحكومة مع المواطنين وتحسين خدماتها العامة المقدمة لهم ونقل الخدمات إلى شبكه الانترنت وأنماط التكنولوجيا الرقمية الأخرى، أدى ذلك إلى ظهور نظم الحكومة الالكترونية التي تضم أنشطه متنوعة ومهمة تلم بالدور الحيوي للحكومة في حياه المواطن.

2-تقييم الحكومة الإلكترونية في الجزائر بالاستعانة بمؤشر (EGDI) للأمم المتحدة

قصد تقييم واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر، سيتم من خلال هذا المحور التعرف على مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2013، ومن ثم الوقوف على تصنيف الجزائر بين الدول وفق مؤشر الحكومة الإلكترونية (EGDI)، الى جانب تحليل تطبيق أبعاد هذا المؤشر في الجزائر، وكذلك تحليل مؤشر المشاركة الالكترونية والبيانات المفتوحة، وصولا الى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتفعيل الرقمنة في ظل جائحة كوفيد 19.

2-1-مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر 2013

تم تحت إشراف رئيس الحكومة تنصيب لجنة تضم ممثلين عن جميع الوزارات بالإضافة لخبراء في تقنيات الإعلام والاتصال سميت باللجنة الإلكترونية، حيث تم تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية بالجزائر وتحقيق العديد من العمليات نذكر منها (مجاهد و طويطي، 2016، صفحات 219-220):

- تنصيب شبكة حكومية داخلية (Intranet)، واختصارها (RIG) وهي نظام شامل يتضمن مجموعة الوسائل الحديثة للاتصال على مستوى الحكومات العالمية.

– تم وضع برنامج (IDARA)، على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى مصلحة الموارد البشرية، كما تم تنصيب شبكة معلومات تربط الإدارات مع الهياكل المركزية والمحلية المكلفة بالوظف العمومي.

وتجدر الإشارة أن التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة في إطار الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الجزائر بحيث تم:

– تسجيل العديد من المعلومات المتعلقة بمختلف الدوائر الحكومية عبر مواقع الويب؛

– أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على عاتقها عملية تقنين الخدمات الإلكترونية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية من خلال الوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن يرتكز على محورين أساسيين هما: إطلاق بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية (CNIBe)، وإطلاق جوازات السفر الإلكترونية البيومترية.

– إعداد نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية؛

– إعداد شبكة الصحة الجزائرية و ربطها بمختلف المؤسسات الصحية؛

– إعداد نظام الدفع البنكي والحسابات البريدية، مع إنشاء موزعات بنكية (CAB, DAB, TPE) ، توزيع بطاقات السحب والدفع الالكتروني؛

– إنشاء شبكة أكاديمية وبحثية وربطها بمجموعة مؤسسات التكوين العالي؛

– شبكة للاطلاع على نتائج امتحانات شهادتي البكالوريا والتعليم المتوسط والتسجيل الأولي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا؛

– إنشاء مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC)؛

– التطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتدعيم نشاطات مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)، ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST)، ومركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

غير أنه بالرغم من مختلف الاجراءات المتخذة لإنجاح برنامج الحكومة الالكترونية في الجزائر 2013، إلاّ أنه لم يتجسد فعليا على أرض الواقع وذلك راجع إلى العديد من المعوقات أهمها (مجاهد و طويطي، 2016، صفحة 210):

– عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت؛

–تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، لذا أصبح في هذا المجال الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع الدول المتقدمة؛

– محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، نظرا لضعف نسبة مستخدمي هذه التقنية مقارنة بالدول المجاورة؛

– التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، على الرغم من مرور عدة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة حيث نجد فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية لسحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الإلكتروني؛

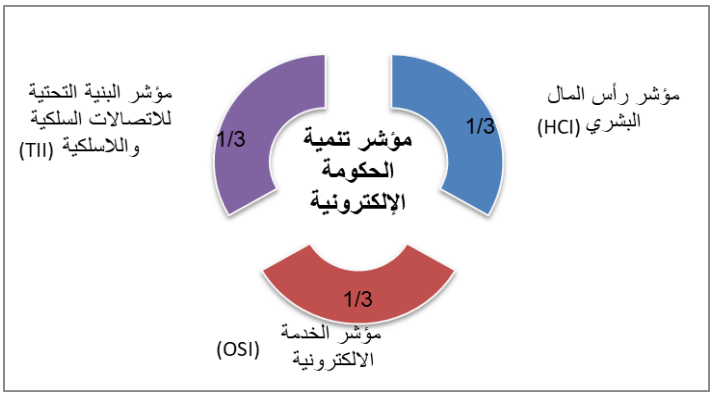
– محدودية الجانب التشريعي المتخصص في هذا المجال؛

– وجود عدد غير كافي على مستوى القطاعات الوزارية والهيئات من الكفاءات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الرغم من المجهودات المبذولة من أجل تنمية الكفاءات في هذا المجال حيث تتسم بعدم الكفاية والتنظيم.

2–2–مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)

يعرض مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) حالة تطور الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقييم أنماط تطوير موقع الويب في أي بلد، ويتضمن مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية كلا من الأبعاد الثلاثة كما هي موضح في الشكل أدناه:

الشكل(01): الأبعاد الثلاثة لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية



Source: United Nations, 2014, e-government survey, E-government for the future we want, P14.

انطلاقا من أبعاد الحكومة الالكترونية الموضحة في الشكل أعلاه، يمكن عرض مضمون كل بعد منها فيما يلي :(United Nations, 2014, pp. 187-191)

– **مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII):** هو عبارة عن متوسط حسابي يتكون من (05) مؤشرات هم: عدد مستخدمي الإنترنت المقدرين لكل 100 نسمة–عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 نسمة–اشتراك النطاق العريض النقال النشط –عدد اشتراكات النطاق العريض الثابتة لكل 100 نسمة –اشتراكات الثابتة للهاتف لكل 100 نسمة، في حين تم تغير عدد مؤشرات من (05) إلى (04) في 2020 عن السنوات السابقة بسبب انخفاض المؤشر الفرعي للاشتراكات الثابتة للهاتف لكل 100 نسمة (الأمم المتحدة، 2020، صفحة 252).

– **مؤشر رأس المال البشري (HCI):** يتكون من أربعة مكونات هم: نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار، النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس، سنوات الدراسة المتوقعة، متوسط سنوات الدراسة.

– **مؤشر الخدمة عبر الإنترنت (OSI):** من خلال تقييم المواقع الإلكترونية الوطنية لكل دولة عبر استطلاع، يتضمن كلا من البوابة الوطنية وبوابة الخدمات الإلكترونية وبوابة المشاركة الإلكترونية، وكذلك المواقع الإلكترونية لوزارات التعليم والعمل والخدمات الاجتماعية والصحة والمالية والبيئة.

2–3–تصنيف الجزائر بين الدول (عالميا وعربيا) وفق مؤشر الحكومة الإلكترونية

ويمكن توضيح تصنيف الجزائر عربيا وفقا لمؤشر الحكومة الالكترونية لسنتي 2008–2020 في الجدول أدناه:

الجدول(01): تصنيف الجزائر عربيا وعالميا وفقا لمؤشر (EGDI) لسنتي 2008–2020

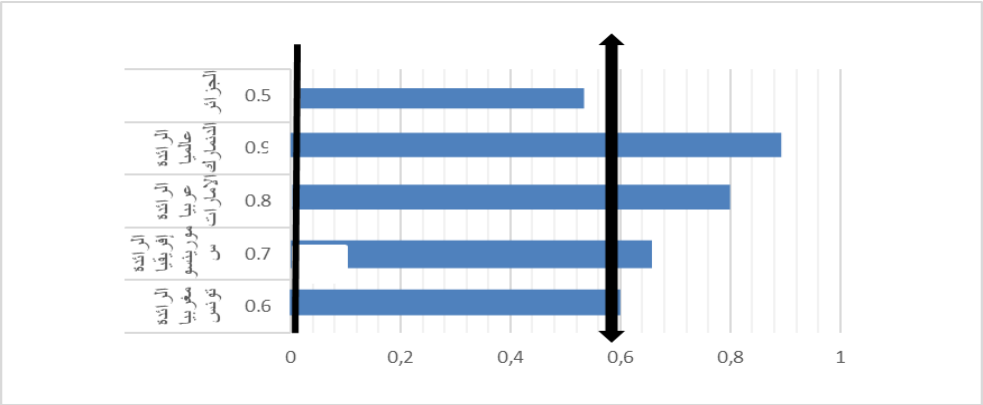
البلد	المرتبة 2008		مؤشر التنمية الحكومية الالكترونية 2008	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2020	المرتبة 2020		مؤشر الخدمة الالكترونية عبر الانترنت	مؤشر رأس المال البشري	مؤشر البنية التحتية للاتصالات
	عالميا	عربيا			عالميا	عربيا			
الإمارات	32	1	0.6301	0.8555	21	1	0.9000	0.7320	0.9344
البحرين	42	2	0.5723	0.8213	38	2	0.7882	0.8439	0.8319
الأردن	50	3	0.5480	0.7913	117	10	0.8412	0.7470	0.7858
قطر	53	4	0.5314	0.7173	66	6	0.6588	0.6698	0.8233
لكويت	57	5	0.5202	0.7991	46	4	0.6882	0.8648	0.8442
العربية السعودية	70	6	0.4935	0.7749	43	3	0.8529	0.7751	0.6967
لبنان	74	7	0.4840	0.6526	127	12	0.6235	0.5930	0.5596
مصر	79	8	0.4767	0.5309	111	9	0.3588	0.6800	0.5540
عمان	84	9	0.4691	0.4955	50	5	0.4176	0.6567	0.9123
الجزائر	121	12	0.3515	0.5173	120	11	0.2765	0.6966	0.5787
تونس	124	13	0.3458	0.5527	91	7	0.5706	0.6192	0.6483
المغرب	140	14	0.2944	0.5729	106	8	0.5235	0.6152	0.5800

* عدد الدول العربية 20 دولة في التصنيف ** عدد الدول العربية 21 دولة في التصنيف

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية لسنتي 2008– 2020.

من الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر احتلت في سنة 2008 المرتبة 121عالميا في مجال الحكومة الالكترونية من بين 189 دولة عضوة بالأمم المتحدة وفق الترتيب المعد من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، حيث قدر مؤشر التنمية الحكومية ب 0.3515 أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 0.4514 (United Nations, 2008, p. 25) . كما احتلت المرتبة 120 في سنة 2020 من بين 193 دولة بمؤشر تنمية قدرة 0.5173 الذي يمثل الوسط الحسابي للقيم الثلاثة (0.5787-0.6966-0.2765)، ومن تم عرفت الجزائر نوع من التحسن في التصنيف في المؤشر من متوسط إلى مرتفع مقارنة بسنة 2018 أين قدر مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية ب 0.4227 والذي يمثل الوسط الحسابي لقيم المكونات الثلاثة المحسوبة لهذا المؤشر، المتمثلة في مؤشر الخدمة الالكترونية 0.2153 ومؤشر رأس المال البشري 0.6640 ثم مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية0.388(United Nations, 2018, p.228) . وبالرغم من هذا التحسن في التصنيف إلا أن قيمة هذا المؤشر للحكومة الالكترونية لسنة 2020 يبقى أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 0.5988 (United Nations, 2021)، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل(02): مقارنة قيمة مؤشر (EGDI) للجزائر مع الدول الرائدة لسنة (2020)



المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية 2020، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة.

وفقا لما سبق فان الجزائر صنفت عربيا في سنة 2020 في المرتبة 11 التي كانت الريادة فيها للإمارات التي احتلت المرتبة 21 عالميا بمتوسط قدرة 0.8555، أما في إفريقيا فقد أتت الجزائر في المرتبة 13 التي كان التقدم فيها لجمهورية موريشيوس وفق مؤشر (EGDI) البالغ 0.7196 بما مكنها من احتلال المرتبة 63 عالميا، أما مغربيا فأتت الجزائر بعد كل من تونس والمغرب المصنفين عالميا سنة 2020 في المرتبة 91-106 على التوالي، في حين عالميا كانت الريادة للدنمارك بمؤشر قدر بـ 0.9758.

2-4-تحليل مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (EGDI) في الجزائر

سيتم أولا تحليل تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)، ومن ثم تحليل الحكومة الالكترونية في الجزائر وفق مؤشرات فرعية تقيس مدى تجسيد الأبعاد الثلاثة لمؤشر (EGDI).

2-4-1-تحليل تطور مؤشر (EGDI) في الجزائر للفترة (2008-2020)

باعتماد إحصائيات الجدول أدناه للفترة (2008-2020)، يمكن تتبع تطور هذا المؤشر في الجزائر كالاتي:

الجدول(02): تطور مؤشر (EGDI) في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)

الدولة	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
الجزائر	0.3515	0.3181	0.3608	0.3106	0.2999	0.4227	0.5173
الترتيب	121	131	132	136	150	130	120

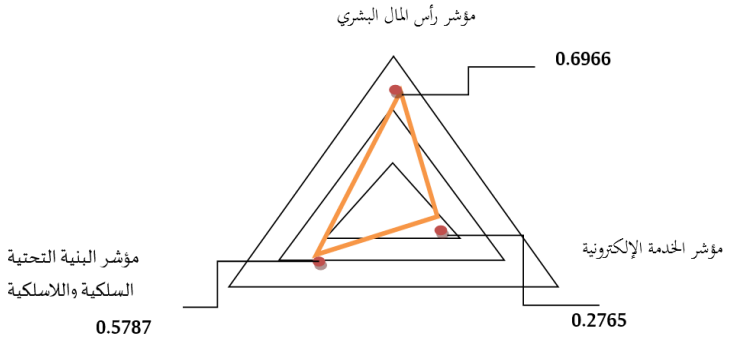
المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على احصائيات تقارير الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية سنوات 2008-2020 على الموقع: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey (2021/10/06).

يتضح من الجدول (02)، وجود تحيز في مؤشر نضج الحكومة الالكترونية (EDGI) والذي عرف تناقص مستمر في الترتيب العالمي للجزائر وعدم استقرار في معدلاته خلال (2008-2016)، وهذا الأمر راجع من جهة إلى فشل الاستراتيجيات ومخططات تطوير الحكومة الالكترونية، ومن جهة أخرى إلى التحديات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة من انهيار في أسعار النفط وانخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وغيرها، الأمر الذي أثر بشكل كبير ومباشر على تطور الحكومة الالكترونية. بينما شهد بعدها التصنيف تحسنا ملحوظا في معدل المؤشر وهذا بتقدم ب 30 مرتبة بين (2018-2020).

2-4-2-تحليل الحكومة الالكترونية في الجزائر وفق أبعاد مؤشر (EGDI)

كما تم الإشارة إليه من خلال الجدول رقم (01) أن مؤشر الحكومة الالكترونية للجزائر حقق في سنة 2020 قيمة 0.5173 والتي تمثل المتوسط للأبعاد الثلاثة المكونة لهذا المؤشر المتمثلة في: مؤشر رأس المال البشري مقدر ب 0.6966 ومؤشر الخدمة الالكترونية مقدر ب 0.2765 ومؤشر البنية التحتية للاتصالات مقدر بـ0.5787. وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل(03): الأبعاد الثلاثة لمؤشر (EGDI) لـ 2020 في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على معطيات الجدول (01)

يمكن توضيح وضعية الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال مؤشرات الأبعاد الثلاثة الموضحة في الشكل أعلاه، بتقييم كل مؤشر على حدى كما يلي:

أ– تقييم مؤشر رأس المال البشري للجزائر

ويدل المؤشر الفرعي لرأس المال البشري (HCI)، على الاستعداد لتكوين مجتمع معلوماتي قابل للاحتضان برامج الحكومة الالكترونية، ولمعرفة تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة 2008–2020 يمكن الاستعانة بالجدول أدناه:

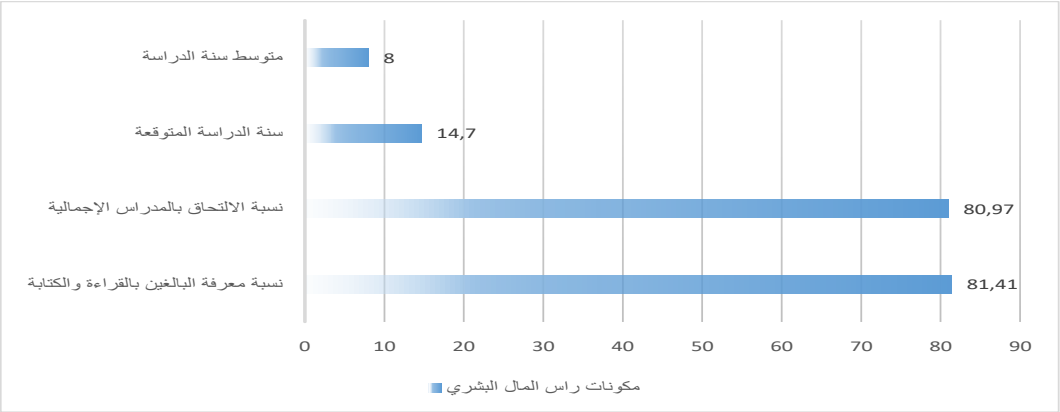
الجدول(03): تطور مؤشر رأس المال البشري خلال سنة (2008–2020)

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر رأس المال البشري	0.7114	0.2435	0.6463	0.6543	0.6412	0.6640	0.6966

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على احصائيات تقارير الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية سنوات 2008–2020 على الموقع:
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey (2021/10/06).

يبيّن الجدول (03) أن معدلات هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016 هي معدلات اقل من المعدل المتوسط العالمي 2016 لكل سنة خلال هذه الفترة في حين عرف تحسن في الفترة 2018–2020 حيث سجل قيما أكبر من معدل المتوسط العالمي لكل سنة و خاصة سنة 2020 حيث قيمة مؤشر رأس المال البشري 0.6966 وهو بذلك أكبر من المتوسط العادي المقدر ب 0.6627، الأمر الذي يوضح توفير الدولة للتعليم في جميع الأطوار الثلاثة إضافة إلى محاربة الأمية لدى الأفراد الذين لم يحظوا بالتعليم في مرحلة من حياته من حقق فيها التعليم وفقا لما يظهر الشكل التالي:

الشكل(04): قيم مكون رأس المال البشري للجزائر سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية 2020، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة.

بناءا على الشكل أعلاه، يمكن ملاحظة أن النسبة الإجمالية من الالتحاق بالمدارس سجلت 80.97% خلال سنة 2020 وهي نسبة تعبر من جهة عن الملتحقين بالأطوار التعليمية الثلاثة (الابتدائية، الثانوية، والجامعية) ومن جهة أخرى هي نسبة من السكان الذين هم في سن المدرسة –كما سجلت في ذات السنة نسبة معرفة البالغين بالقراءة والكتابة نسبة مرتفعة و هي 81.41% بمعنى الأشخاص التي تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق بإمكانهم فهم و قراءة و كتابة عبارات بسيطة. وحتى تعزز الأمم المتحدة مؤشر رأس المال البشري قامت بإضافة في سنة 2014 مؤشرين فرعيين هما: سنة الدراسة المتوقعة والذي سجل بالنسبة للجزائر 14.7% ومتوسط سنة الدراسة 8 % في سنة 2020.

ب–تقييم مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر

بلغت قيمة مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية للجزائر سنة 2020 ب 0.5787 وهو بذلك أكبر من المتوسط العالمي المقرر ب 0.4155. حيث يوضح الآتي تطور مؤشر البنية التحتية خلال السنوات (2008–2020):

الجدول(04): تطور مؤشر البنية التحتية خلال السنوات(2008–2020)

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر البنية التحتية (**TII**)	0.1230	0.0412	0.1812	0.1988	0.1934	0.3889	0.5787

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على احصائيات تقارير الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية سنوات 2008–2020 على الموقع: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey (2021/10/06).

إن الحركة التصاعدية في ترتيب الجزائر العالمي بين 2016 و2020 تؤكد أن الحكومة تدعم التحول الرقمي، حيث ركزت الجزائر على الاستثمار في البنية التحتية بشكل أساسي، ويظهر المؤشر الفرعي للبنية التحتية ارتفاع واضح خلال سنة (2016–2020)، حيث مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية للجزائر سنة 2020 هو المتوسط الحسابي لخمسة مؤشرات قياسية تتمثل في: مشتركي الهاتف الثابت 8,38% و اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة 111,66% والنسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الانترنت 49,04% و اشتراكات النطاق الثابت السلكي لكل 100 نسمة 7,26% واشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل النشط لكل 100 نسمة 81,65%، في حين نجد أن الجزائر متقدمة في مجال

استخدام شبكة الهاتف النقال ب 111.66%، أما تخلفها ناتج أساسا من الضعف المسجل في مجال استخدام السكان للهاتف الثابت والانترنت الثابت بشكل واسع النطاق بـ 8.38% و7.26% على التوالي.

ج–تقييم مؤشر الخدمة الالكترونية (OSI):

يتكون هذا المؤشر من أربع مؤشرات فرعية في تحديد مستوى النضج للخدمات، أولا مستوى خدمات المتعلقة بتوفير المعلومات على الأنترنت لمختلف شرائح المجتمع، ثانيا مستوى تعزيز المعلومات بالسياسات العامة والقوانين والتقارير القابلة للتحميل، ثالثا مستوى الإجرائي الذي يسمح بتجسيد التفاعل بين الحكومة والمتعامل، ورابعا هو مستوى الخدمات المتصلة. ولهذا يتم حساب مؤشر الخدم الالكترونية من متوسط المرجح يتكون من أربع مستويات. ويمكن توضيح تطور مؤشر الخدمة الالكترونية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول(05): تطور مؤشر الخدمة الالكترونية ما بين (2008–2020)

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر الخدمة الالكترونية (OSI)	0.2241	0.0335	0.2549	0.0787	0.0652	0.2153	0.2765

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على احصائيات تقارير الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية سنوات 2008–2020 على الموقع: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey (2021/10/06).

بين الجدول أعلاه أن مؤشر الخدمة الالكترونية (OSI) مازال ضعيفا جدا حيث أنه أقل بكثير من المعدل العالمي الذي يقدر ب0.5691، ويرجع هذا التخلف إلى ضعف الحكومة في مجال توفير المعلومات على الانترنت ونقص المعلومات حول السياسات العامة والقوانين والنواتج والتقارير والنشرات القابلة للتحميل، إلا أنه يلاحظ أن خلال سنة 2020 سجل مؤشر الخدمة الالكترونية 0.2765 أحسن معدل بالنسبة لباقي السنوات، و هذا راجع إلى جائحة كورونا التي ساهمت بشكل مباشر في تنشيط وتفعيل دور الخدمات الالكترونية في العديد من المجالات لضمان استمرارية الأعمال، تحسين الخدمات والتقليل من آثار الأزمة مثلا: ربط المستشفيات بشبكة رقمية للوقوف على أخر إحصائيات الوباء وحالات الشفاء، وكذا تم تفعيل منصات التعليم عن بعد، بالإضافة إلى ازدياد الطلب على الخدمات الالكترونية كخدمة الدفع الالكتروني.

2–5–مؤشر المشاركة الالكترونية والبيانات المفتوحة

يعد هذا المؤشر هو أحد المعايير التكميلية التي تعتمدها الأمم المتحدة لأن من خلاله تقيس الإجراءات التي تتخذها كل دولة في تجسيد مشاركتها مع المواطنين في صنع قرارات و سياسات لتطوير الخدمات العامة و يتعلق هذا المؤشر بما يلي (United Nations, E- Participation Index, S.d):

- **المعلومات الإلكترونية**: تمكين المشاركة بتزويد المواطنين بالمعلومات العامة والوصول لها سواء عند طلبها أو دون ذلك؛
- **الاستشارة الإلكترونية**: إشراك المواطنين في المساهمات والمداولات حول السياسات والخدمات العامة؛
- **صنع القرار الإلكتروني**: تمكين المواطنين من خلال التصميم المشترك لخيار السياسة والإنتاج المشترك لمكونات الخدمة وطرق التسليم.

2-5-1-تصنيف الجزائر عربيا وعالميا وفق مؤشر المشاركة الإلكترونية

ويمكن توضيح تصنيف الجزائر عربيا وفقا لمؤشر المشاركة الالكترونية لسنتي 2008-2020 في الجدول أدناه:

الجدول(06): تصنيف الجزائر عربيا وعالميا وفقا لمؤشر المشاركة الالكترونية لسنتي 2008-2020

البلد	مؤشر المشاركة الالكترونية 2008	التصنيف 2008		مؤشر المشاركة الالكترونية 2020	التصنيف 2020	
		عالميا	عربيا*		عالميا	عربيا**
الإمارات	0.2955	41	05	0.9405	16	01
البحرين	0.3409	36	03	0.7738	51	04
الأردن	0.5455	15	01	0.3333	148	10
الكويت	0.0682	116	12	0.9048	18	02
العربية السعودية	0.3182	38	04	0.7143	66	05
لبنان	0.4091	28	02	0.3333	148	10
مصر	0.2500	49	06	0.5119	106	08
عمان	0.2045	60	09	0.8333	38	03
الجزائر	0.02272	152	14	0.15480	183	17
تونس	0.0227	152	14	0.6905	73	06
المغرب	0.0000	170	15	0.5119	106	08

* عدد الدول العربية 20 دولة في التصنيف ** عدد الدول العربية 21 دولة في التصنيف

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على الأمم المتحدة نيويورك، مسح الحكومة الإلكترونية لسنتي 2008-2020

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر تحت تصنيف المنخفض وتحتل المراتب الأخيرة عالميا وعربيا، حيث لم يشهد هذا المؤشر أي نوع من التطور خلال الفترة 2008-2020، حيث كانت تحتل المرتبة 152 عالميا و14 عربيا سنة 2008، لتشهد تراجع في الترتيب سنة 2020 لتصل 183 عالميا والمرتبة 17 عربيا، مقارنة بالدولة المجاورة تونس التي شهدت تطور كبير في هذا المؤشر لتنتقل من المرتبة 152 عالميا و14 عربيا سنة 2008 لتحتل المرتبة 73 عالميا و 6 عربيا والأولى مغربيا.

2-5-2-تقييم تطور مؤشر المشاركة الالكترونية في الجزائر للفترة (2008-2020)

بالنسبة لمؤشر المشاركة الالكترونية للحكومة الالكترونية في الجزائر في الفترة ما بين(2008- 2020)، قدرت قيمه خلال هذه الفترة تحت مستوى المنخفض (مجموعة مؤشر المشاركة الإلكترونية المنخفض تحقق قيم مؤشر المشاركة الإلكترونية ما بين(0-0.25)، وتحتل المراتب الأخيرة بنسبة للانتفاع الكلي للمؤشر يقدر ب 17.44% سنة 2020، إذ عرفت تراجع في المرتبة من 165 إلى 183 عالميا بين سنتي 2018 و2020 على التوالي، في حين مقارنة بالدولة المجاورة والرائدة مغربيا تونس بمؤشر يقدر ب 0.6905 سنة 2020 تحت تصنيف مرتفع وتحتل المرتبة 73 بنسبة انتفاع كلي يقدر ب69.77 % (المتحدة ا.، 2020، الصفحات 323-327)، وهذا راجع لنقص في منصات التشاور والحصول على التكنولوجيات والمهارات الرقمية

بالإضافة إلى الافتقار إلى فهم دوافع المشاركة عبر الانترنت. ويمكن توضيح تطور قيم مؤشر المشاركة الالكترونية في الفترة ما بين (2008–2020) في الجدول أدناه:

الجدول(07): تطور مؤشر المشاركة الالكترونية ما بين (2008–2020)

السنوات	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
مؤشر المشاركة الالكترونية	0.02272	0.01428	0.05260	0.07843	0.11864	0.20220	0.15480
الترتيب	152	157	124	172	167	165	183

Source: United Nations, country information,sur le site: https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country- Information/id/3-Algeria (6/10/2021).

أما فيما يخص مؤشر البيانات الحكومية المفتوحة التي تعرفه الأمم المتحدة على أنها" معلومات حكومية تبادر الحكومة بالكشف عنها، وتجعلها متاحة على الشبكة، بحيث يمكن للجميع الوصول إليها، وإعادة استخدامها وتوزيعها، دون أي قيد" (United Nations, 2018, p.20). فإنه تم البدأ في ادراج احصائيات عن هذا المؤشر انطلاقا من المسح الالكتروني 2020، لذا نجد أن الجزائر لازالت متأخرة فيما يخص هذا الأخير حيث قدر ب 0.1117 تحت تصنيف مستوى منخفض سنة 2020 (الأمم المتحدة، 2020، صفحات 25–28).

2–5–3–الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لتفعيل الرقمنة في ظل جائحة كوفيد 19

بهدف تطوير المنشآت الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من خلال تحسين نوعية الربط بشبكة الانترنت وتعميم النفاذ اليه تم القيام بالإنجازات الأتية (مصالح الوزير الأول، 2021):

–تم استكمال مشروع الكابل البحري أورفال/ الفال (وهران–فالانسيا) و(الجزائر–فالانسيا)، تم البدء في استغلال النظام بطريقة فعالة ابتداءا من بطاقة ابتدائية قدرها 200 جيجابايت/ثا، مع توسع نطاق التردد الذي انتقل من 1.7 إلى 2.4 تيرابايت/ثا؛

–تم انجاز 7046.93 كلم من الروابط المصنوعة من الألياف البصرية وذلك من بين 9000 كلم المقرر إنجازها أي بنسبة انجاز تقدر ب 78.30 %؛

–تم إقامة 182 موقع للحزم الهرتزية الرقمية من مجموع 200 موقع مقرر إنجازه بنسبة تقدم تقدر ب 91 %؛

–انجاز مشروع توسعة العمود الفقري (شرق/غرب)؛

–في طور استكمال العمود الفقري العابر للصحراء المنجز على أساس الألياف البصرية، حيث تم انجاز 5 اشطر من بين 8 ما يعادل 772.5 كلم / 1292 كلم أي بمعدل يقدر ب 60 %؛

–نشر تكنولوجيات (4G LTE-FTT X)، الجيل الرابع ذات التدفق العالي والعالي جدا، حيث تم انجاز 133.00 ودخول جديد إلى تكنولوجية (FTT X)، و 166.800 دخول إلى تكنولوجيات الجيل الرابع (4G LTE)؛

–تحديث شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية القديمة في المدن الكبرى، حيث تم تحديث ما مجموعه 203.672 نفاد مطور على مستوى كل من الولايات الجزائر–وهران– قسنطينة؛

-إعادة تهيئة استعمال المورد الطيفي للذبذبات الراديوية بالعمل على رفع قدرتها وترشيدها، مع زيادة تزويد متعاملي الهاتف النقال الثلاثة بقناة جديدة عرضها 5 ميغا هرتز إضافية في حزمة 2100 ميغا هرتز (Band B 13 GPP)؛

-تسريع عملية الرقمنة في الدوائر الوزارية من خلال انجاز أعمال قطاعية استعجالية، إذ نجد 21 قطاع وزاري عمل على تنفيذ مخططاته، حيث من 83 عمل مسجل تم استكمال 79 عمل والباقي 4 أعمال قيد الاستكمال بنسبة تقدم بأكثر من 90 %، في حين كان من المقرر أن تتمة الأعمال المتبقية قبل الثلاثي الأول من سنة 2021 .

الخاتمة:

قامت الجزائر بتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية (الجزائر الالكترونية 2013)، والذي كان يعتبر مشروع شمولي يسعى إلى تحقيق مجتمع المعلومات والتكنولوجيا، إلى جانب دعم العلاقة بين المواطن والحكومة من جهة، وبين الحكومة والمؤسسات من جهة ثانية، وبالرغم من أن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية شهد نوعا من التحسن في سنة 2020 ويتجلى ذلك في تحسن تصنيفها من المتوسط إلى المرتفع ، إلا أنها لازالت تعاني تأخر في كل من مؤشر البنية التحتية والخدمة الالكترونية خاصة في مجال انتشار الانترنت وتوفير المعلومات على الانترنت، وكذلك مؤشر المشاركة الالكترونية الذي يضل يواجه تجسيده على ارض الواقع جملة من الصعوبات. ولهذا توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

-تسعى الجزائر كباقي الدول لتطبيق حكومة الكترونية فعالة بالرغم من التحديات التي تعترضها من أهمها تأخر في البنية التحتية والخدمة الالكترونية واللاوعي المنتشر في المجتمع الجزائري؛

-تعتبر الحكومة الالكترونية الجزائرية في الجيل الأول ولازال امامها العديد من التحسينات؛

-حقق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر مجموعة من النتائج غير انها لم ترقى الى ما حققته باقي الدول الرائدة، وذلك ما وضحه مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وفقا لنموذج الولايات المتحدة (EGDI) لسنة 2020؛

-الضعف في مؤشر المشاركة الالكترونية للحكومة الالكترونية في الجزائر يرجع إلى الافتقار لمنصات التشاور والتكنولوجيات والمهارات الرقمية.

بناءا على النتائج المتوصل إليها، وحتى تتمكن الجزائر من تجسيد أفضل لحكومة الكترونية، يتعين غلى أصحاب القرار تحقيق مجموعة من الاجراءات التالية:

-تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مناسب من أجل الحكومة الالكترونية فعالة خاصة في الأوقات الصعبة مثل جائحة كوفيد 19 التي أظهرت مدى أهمية تسريع وتكثيف الجهود لاحتضان تكنولوجيا معلومات والاتصال.

-توفير الخدمات عبر الإنترنت يتطلب استثمارات من أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات وتعزيز المعرفة الرقمية.

-معالجة سلبيات الحكومة الالكترونية التي من أهمها مشكلة البطالة والخصوصية والأمن.

-زيادة الوعي بين فئات المجتمع بأهمية الانترنت وتقنيات المعلومات والاتصالات عموما، وكذلك زيادة الوعي للجهات الحكومية والأفراد والمؤسسات بما توفره تقنيات المعلومات والاتصالات من فرص للتطوير وزيادة الكفاءة والفعالية.

المصادر والمراجع

1. السالمي علاء عبد الرزاق، السليطي خالد إبراهيم، 2008، الإدارة الالكترونية E-Management، دار وائل، عمان(الأردن).

2. الأمم المتحدة، 2020، مسح الحكومة الإلكترونية، الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، نيويورك(أمريكا).
3. باي أحمد، عمارة فاتح، 2016، مقاربة الحكومة الالكترونية كالية حمائية ضد الجرائم الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 01(29)، 180-199.
4. بولحية الطيب، سالمي سمير، 2022، دراسة تحليلية لمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للجزائر مقارنة بالدول العربية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 7(1)، 247-233.
5. بن صغير عبد المومن، 2016، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر ''المعوقات- الأفاق. الدراسات البحثية، المركز الديمقراطي العربي. نشر في: 2021/10/05 على الرابط: https://democraticac.de/?p=38171، لوحظ يوم: 15/06/ 2022.
6. عدوان إياد خالد، 2007، مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية، دراسة حالة قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة(فلسطين).
7. كافي مصطفى يوسف، 2009، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. دار أرسلان، دمشق، (سوريا).
8. لعرج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، 2016، استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 205-226.
9. مسيردي سيد أحمد، سعيدي خديجة، 2013، مشروع الجزائر الإلكترونية : واقع وتحديات. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 2(2)، 259-286.
10. مصالح الوزير الأول. 2021، حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، الجزائر.
11. نوي طه حسين، 2018، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية –الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة نموذجا. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 5(3)، 130-147.
12. United Nationns, 2008, E-government survey, From E-government to connected governance, New York(USA).
13. United Nations, 2014, e-government survey, E-government for the future we want, New York.(USA).
14. United Nations, 2 018, E-government survey Gearinge-Government to support transformation towards Sustainable and resilient Societies, New York(USA).
15. United Nations, 2021, country information, United Nations, published on : https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/3-Algeria, seen: 10/06/2021.
16. United Nations , S.d, E- Participation Index, United Nations, published on : https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/E-Participation-Index, seen : 10/05/2021.